مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني/ ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014) –

Proximity programs for integrated rural development, and its role in moving the local development programs case study of Mila city (2009-2014)

د. حراق مصباح
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

أ. هبول محمد
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة – الجزائر

أ. مقران عبد الرزاق
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/10/29 تاريخ قبول النشر: 2015/11/17

الملخص :

لقد تناولت هذه الدراسة، دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في بعث وترقية التنمية المحلية في الفضاءات الريفية بولاية ميلة خلال الفترة (2009-2014)، لأجل ذلك حاولنا حصر مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدثها هذه المشاريع ميدانيا، ثم تحليلها اعتمادا على جملة من المؤشرات. أين تبين لنا فيما بعد مدى إيجابية هذه المشاريع وأهميتها الميدانية بالنسبة لسكان المناطق الريفية ، ويبرز ذلك من خلال تثبيت السكان واستقرار المجتمع الريفي نتيجة تحسين ظروف المعيشة لهم (توفير السكن، فتح الطرق والمسالك، العلاج، الدراسة، الأمن...) وهو الشيء الذي سمح بعودة الأفراد إلى خدمة الأرض، فأدى ذلك إلى ازدهار الزراعة الأسرية (تربية الحيوانات، زراعة الفواكه، حرف محلية...)، وانعكس ذلك ايجابا على حياة الأفراد من خلال تحسن دخولهم. غير أن هذه الديناميكية المحلية التي مصدرها المشاريع الجوارية تبقى تعترضها بعض العراقيل والتي تحد من مزاياها، ولعل أهمها هو ضعف نسبة إنجاز المشاريع بسبب قلة مصادر التمويل وانحصارها في مصادر معينة، ولهذا ندعوا إلى ضرورة إشراك وإدماج حقيقي لمختلف القطاعات تمويلا وتنفيذا فيها، مع فرض رقابة فعالة في هذا المجال من طرف الجماعات المحلية المختصة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، سياسة التجديد الريفي، الفلاحة.

Abstract :

This study sought to the role of the proximity programs for integrated rural development, to moving and promoting the local development in rural spaces of Mila city during the period (2009-2014), for that we have tried to limiting the various economic and social effects that can made it by these programs in field, then analyzed depending on a number of indicators. Where it show us later the positive of these programs and its field importance for the inhabitants of rural areas, and highlights through the installation of the population and the stability of the rural community as a result of improving living conditions for them (the provision of housing, open roads and pathways, remedy, teaching, security ...) something that individuals were allowed to return to earth service, it has led to a boom in family agriculture (animal husbandry, cultivation of fruits, local symbols ...), and reflected positively on the lives of individuals through improved incomes. However, this local dynamic source proximity programs remain hampered by some of the obstacles that limit their advantages, and perhaps the most important of which is twice the percentage of completion of programs and therefore call on the need to involve the real integration of the various sectors, funding and implementation of them, with the censor effective in this area by the competent local authorities.

***Key words**: local development, proximity program for integrated rural development, rural renewal policy, agriculture.*

مقدمة :

لقد استحوذت قضية التنمية منذ القدم على جزء هام من الأدب الاقتصادي، فتمت صياغة العديد من النظريات والنماذج التنموية الكلية انطلاقا من عدة اعتبارات، غير أن النظرة الشمولية في صياغة وتنفيذ مختلف السياسات التنمية الأولى جعلها أحيانا مصدر تأخر و تخلف في بعض المناطق والأقاليم من الوطن، ومن هنا وانطلاقا من فترة الستينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام هنا وهناك بكيفية تنمية الأقاليم وتحقيق طموحاتها في إطار تنمية متوازنة. ولعل الانطلاقة كانت من الأرياف بسبب التهميش الذي كان يعانيه سكانها من جميع النواحي وبالتالي الفقر الذي دفع أغلبيتهم للهجرة نحو مناطق أفضل وهي المدن، وقصد مكافحة الظاهرة تم اقتراح برامج تنموية متعددة مبدأها الأساسي توفير عوامل جذب نحو الريف مثلما يحدث اتجاه المدينة ، فتارة مشاريع لمساعدة صغار المزارعين، وتارة بتوفير بعض الخدمات العامة للسكان، إلى أن تم التوصل إلى اقتراح مشاريع تنموية متكاملة بين مشاريع اقتصادية انتاجية ومشاريع اخرى اجتماعية تلازمها دوما، وتشترك في تنفيذها مختلف القطاعات ، بحيث لا ينحصر مفهوم التنمية الريفية في

المشروعات الاقتصادية فقط بل يمتد إلى المشروعات الاجتماعية كذلك من خلال توفير خدمات الصحة، التعليم، النقل، السكن، الطريق، ...الخ وهي البرامج التي أثبتت التجربة أهميتها الميدانية ولا سيما في اليابان والصين .

في الجزائر وبغرض تحقيق نقلة نوعية للفضاءات الريفية وقصد إدماجها في الحركة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، تم الشروع في تنفيذ مثل هذه المشاريع تحت مسمى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) منذ سنة 2003 ليتم تحيينها سنة 2009 في إطار سياسة التجديد الفلاحي ، ومن أجل الوقوف على الآثار الميدانية لهذه المشاريع ومدى أهميتها بالنسبة لسكان المناطق الريفية، اخترنا ولاية ميلة نموذجا للدراسة باعتبارها ولاية فلاحية تكثر فيها المناطق الريفية. ولهذا فإن التساؤل الرئيسي الذي نود الإجابة علية من خلال هذه الدراسة هو : **إلى أي مدى يمكن أن تساهم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية، على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة (2009-2014) .**

وقصد الإجابة على هذا التساؤل فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية كما يلي:

المبحث الأول : التنمية المحلية .

المبحث الثاني: ضرورة التنمية الريفية.

المبحث الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)، في إطار سياسة التجديد الريفي.

المبحث الرابع: دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التنمية المحلية لولاية ميلة.

المبحث الأول: التنمية المحلية

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية في الستينيات، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية.

الفرع الأول: السياق التاريخي، وأسباب الظهور

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم و دراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل و كرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم. و قد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح تنمية المجتمع، ثم التنمية الريفية، ثم التنمية الريفية المتكاملة .

حيث عرفت التنمية الريفية حسب بعض الاقتصاديين " ***Uma Lele*** " بأنها "تحسين مستويات مجموعة هائلة من السكان ذوو الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية وإمكانيتهم في الحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة" .[1]

كان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية و كان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي حتى داخل العاصمة نفسها وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين) كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم وبذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرار –العاصمة– (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا) .

لقد كان هذا الأمر في البداية مرفوض فلم يحظى بالقبول والاحترام، لأنه بني على بعد سياسي يطالب بهوية خاصة للإقليم، ثم استقر هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول، وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية و المؤسسات و الجمعيات، و منها

مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي (DATAR) الفرنسية التي أقرت في مخطط (1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية .[2]

الفرع الثاني : الخلفية النظرية

لقد احتل "المكان" أو "المجال" موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة، بصور ودرجات متباينة، ففي علم الاقتصاد، وفي كل من الاقتصاد الكلي والجزئي، أخذ الاهتمام بالمكان شكله من خلال مفاهيم التخصيص والتوزيع، وما لبث أن ظهرت نظرية "التوطن" لتبحث في اختيار المنشآت والأسر لموطن النشاط، ثم ظهر فرع "الاقتصاد الإقليمي" والتنمية الإقليمية .

ويتمثل المفهوم التقليدي للمكان في إطار "نظرية التوطن"، في ذلك المجال الطبيعي الجغرافي الذي يصير محلا لأي نشاط اقتصادي، باعتباره مجرد فاصل مادي، وعلامة على حدود إدارية أيضا، وقد نشأ هذا المفهوم لنظرية التوطن في أوائل القرن العشرين ليواجه تطور مظلة الفكر الاقتصادي نحو شمول التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية حسب معطيات الندرة والمنفعة .

وفي الخمسينيات من القرن الماضي ظهر فرع "النمو الإقليمي"، حيث بدأ النظر إلى المكان كمجال متجانس، وقابل للتقطع في الوقت نفسه، عكس المفهوم البسيط للمكان في نظرية التوطن، حيث انتقل مفهوم المكان من دور المتلقي لقرارات المنشآت والأفراد والسلطة العامة أي باعتباره محلا فقط للأنشطة التي توضع عليه تحقيقا لغاية واحدة وهي النمو الاقتصادي العام للدولة ، إلى دور جديد للمكان باعتباره "كائنا إيجابيا"- إن صح التعبير- مقارنة مع الدور السلبي للمجال الجغرافي سابقا .

في الستينات بدأت تظهر ملامح خاصة لكل مكان، تجعل منه وحدة متميزة عن باقي الأمكنة، فهو إذا ليس مجالا فارغا وإنما مليء بالخواص الذاتية التي تميزه عن غيره، سواء تنوع في الإمكانيات أو تنوع في العلاقات، مما يجعله مهيأ لأن يكون محورا للسياسة العامة وسياسة التنمية ، من هنا ظهر مفهوم التنمية الإقليمية .

وفي السبعينات والثمانينيات، تبلور المفهوم الجديد للمكان تماما، وأهم ملامح هذا المكان ما يلي :

- إن التنمية هي عملية تفاعلية، حافلة بالتيارات المتموجة من أسفل إلى أعلى، التنمية هنا تتم في وسط معين، هو الوسط المحلي بالذات. وابتداء من الكتابات الأولى

للاقتصادي فرانسوا بيرو صاحب نظرية "أقطاب النمو" للمفهوم الجديد للمكان، تبين أن التنمية لا تظهر في جميع الأماكن ببساطة، وإنما هي عملية انتقائية، ثم إنها عملية تراكمية، وبمجرد أن تبدأ ثم تستمر، فإنها تغذي نفسها ذاتيا. وهنا يجيء دور السياسة العامة لتجعلها قوة جاذبة لغيرها، كقاطرة وقطب للنمو .

ومن هنا اصبح ينظر الى التنمية من خلال نقاط بعينها دون غيرها، حيث تكون محورا لتركيز النشاط، وتتراكم التنمية في هذه النقاط انطلاقا من منطق معين لعلاقات التفاعل المحلي ييسرها عامل القرب الجغرافي .

- إن المنطقة المحلية لها بعدان: البعد الأول اقتصادي، باعتبارها منظومة تتيح الاستفادة من الوفورات الخارجية واقتصاديات الحجم، وتحقق العوائد المتزايدة وخاصة من الناحية التكنولوجية الهادفة إلى تطوير القدرة الابتكارية وتحسين مستويات الإنتاجية للمنشآت المنخرطة في المنظومة. والبعد الثاني مؤسسي وتنظيمي، حيث تنمو المنطقة من خلال تغذية الروابط المغروسة في داخلها بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين: القطاع الخاص، المجتمع المدني، الكيان العلمي والتكنولوجي، الهيئات الممثلة للمجتمع المحلي. ومن خلال هذا البعد المؤسسي يتكون ما يمكن اعتباره بمثابة رأس المال الاجتماعي.
- إن التنمية في المنطقة وبتعبير آخر "التنمية المحلية"، تقوم على حشد الموارد الممكنة، طبيعيا وبشريا وماليا واجتماعيا، لخلق خاصية التجمع "Agglomération"، أي لتكوين "عنقود" أو مجموعة عناقيد للتنمية وللتنافسية.
- وتعتبر الخاصية العنقودية للتجمع – بالمعنى الاقتصادي – نتاجا للتطور التكنولوجي إلى حدود التوطن، حيث تتوفر إمكانية التراكم العلمي – المعرفي ." وينتج من الطبيعة التراكمية لإنتاج العمل العارف للمعرفة تركز مواطن إنتاجها، أي تكون ما يشبه أقطاب النمو لدى غونار ميردال. ومن هنا يؤكد الفكر الاقتصادي المعاصر الصلة بين قدرة الابتكار والتوطن أو التموضع – المحلي – (localisation)، ويبدأ ذلك من النمط العنقودي للنمو الصناعي والتكنولوجي في إطار البعد المحلي داخل حيز الدولة. وحيثما تقرر الشركات الدولية نقل شطر من مراكزها للبحث والتطوير والابتكار، فإنها تعتمد عموما على المواقع المتميزة بالفعل في البلاد المضيفة للاستثمار ، خصوصا في ظل التدويل العالمي للإنتاج في إطار العولمة .[3]

الفرع الثاني: المفهوم

تعددت تعريفات التنمية المحلية بتعدد الرؤى والأهداف، حيث يرى البعض أن التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة .[4]

كما تعرف التنمية المحلية على أنها نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن استراتيجية التنمية بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها في التنمية الشاملة فضلا عن مواجهة مشاكلها المحلية وينبغي الإشارة إلى أن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو محليات لا يمكن أن يكون تقنيا للسياسة العامة، وانما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الإنجاز في دوائر أقدر على تطوير الحكم المحلي، ليتمكن من خلال لا مركزية القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات وتحت مظلة المبادئ العامة التي تشكل توجهات التخطيط الشاملة .[5]

كما تعرف بأنها مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا .

إنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطى الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة الحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي .

أما المشرع الجزائري، وانطلاقا من قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2010 ، فيعرفها كما يلي:[6] "التنمية المحلية هي تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها: البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية. وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي

نوعية مع مخططات تكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقا ومحددة وملتزمة "

فالتنمية المحلية هي إذا، تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا، وبمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي، ويبقى الهدف الأسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة هو تمكين المجتمعات المحلية لاسيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها .[7]

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين وهما :

– المشاركة الشعبية في جهود التنمية معتمدة على مبادراتهم الذاتية .

– توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على الذات والمشاركة .

الفرع الثالث: مصطلحات ذات علاقة

المجتمع المحلي : إن أول من استعمل اصطلاح المجتمع المحلي هو العالم الاجتماعي "روبرت مكايفر" نشر كتابه " المجتمع المحلي " . ويعرف المجتمع المحلي على أنه تجمع من المواطنين يعيشون معا فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة اجتماعية، ويتحقق ذلك من خلال ارتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق الروابط والعلاقات واشتراكهم في مصالح مشتركة وفي أنماط مقبولة من المعايير والقيم وفي إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى التي يمكن تعريفها وفقا لهذا المبدأ .

ويمكن أن نطلق اسم المجتمعات المحلية على القرية والبلدة وسكان الحي في المدينة وعلى المحافظات الصغرى، ويحظى المجتمع المحلي بأربعة خصائص محددة ، وهي :

1– الاشتراك في الأهداف والمصالح ووضوحها.

2– الشعور بالانتماء أو بالعضوية المشتركة.

3– وجود التفاعل بين الأفراد والجماعات.

4– وجود نظام عام من القواعد التي تنظم حياة الناس وتحدد الصلات بينهم.

وترتكز العلاقات بين أفراد المجتمع المحلي غالبا على أساس العلاقات الشخصية أو علاقات الوجه للوجه أكثر من اعتمادها على الخطابات الرسمية، كما أن التعاون قوي بين أفرادها، و يمكن القول أن كل فرد يعرف معظم أفرادها الآخرين.[8]

الجماعات المحلية[6]: وتعرف بأنها "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة بين السلطة المركزية في الدولة وبين الهيئات الإدارية المحلية المنتخبة والمتخصصة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد به إليها من مسائل تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية ". وتعرف كذلك على أنها " وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة (البلدية ، الدائرة، الولاية، ...)، لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق الرقابة للسلطة المركزية " .

و للجماعات المحلية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها فهي أولا : تجسد الديمقراطية على المستوي المحلي من خلال إشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، و هي علامة من علامات الديمقراطية، ثانيا : أنها تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة، فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها، ثالثا: إضافة إلى أن التفاوت فيما بين أجزاء الإقليم من الناحية الجغرافية (فهناك مناطق ساحلية وأخري صحراوية)، كما تختلف من حيث عدد السكان هذا الاختلاف يفرض ضرورة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف إمكانياتها و مواقعها بجهاز مركزي واحد فالإدارة المحلية في هذه الحالة هي الأقرب للمواطن المحلي فهي الأقدر على فهم احتياجاته و طريقة تلبيتها، وتحقيق أهداف التنمية المحلية، كما أنها تتضمن بعد من أبعاد الديمقراطية فهي تتيح للمنتخبين المحليين تحمل المسؤولية واكتساب الخبرة في تسيير الشأن العام.

كما أن العمل بأسلوب الإدارة المحلية يؤدي إلى تحاشي البطء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية في الهيئات اللامركزية و ذلك من خلال مشاركة المواطن المحلي المشارك في إعداد و إصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات محلية ومشروعات ذات العائد المحلي أولا. كما تساهم الإدارة المحلية في تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية (الضرائب) تحصيلا وإنفاقا أفضل من الحكومة المركزية، ذلك أنه في حال تبني نظام الإدارة المحلية الحقيقية فإن توزيع المال سيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية لمرافقهم، سيتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك تحقيق لمبدأ العدالة الاجتماعية [9].

المطلب الثاني : مقومات وأبعاد التنمية المحلية

الفرع الأول : مقومات التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية في أي مجتمع من المجتمعات خصوصا المتعددة الثقافات والعادات والأعراق لابد أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها القائمة، ثم إدخال المفاهيم والقيم الجديدة لإحداث التغيير والذي يبدأ بتغيير الإنسان أولا وهو بدوره يقود إلى تغيير المجتمعات المحلية والتي تساعد على استكمال التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة . فإن التطور والتنمية المحلية في المجتمعات فيها جانب يتم بصورة طبيعية وتلقائية وهذا بطئ في حركته باعتباره تحرك هادئ يتم من غير خلخلة لتراكمات العادات والتقاليد والموروثات، والبعض الآخر وهو المهم يحدث من خلال طرح وتبنى أفكار التغيير والتجديد وفق خطط وبرامج محددة تتبناها الدولة وتسعى لمشاركة المواطنين في تبنيها وإنجاحها ولكن هذا المنهج كثيرا ما يصطدم بالعوامل الاجتماعية التي تعوق تقدمه وتقعده عن تحقيق العمل التنموي المنشود .، كما هو الحال في المجتمع الجزائري المحافظ على قيمه وتقاليده وموروثاته ويأبى التخلي عنها حتى ولو كانت تقف في بعض الأحيان عكس تيار تقدمه وتطوه . [10]

وبغرض تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المحلية فلابد لها من شروط ومقومات، اقتصادية واجتماعية، سياسية وإدارية، تكنولوجية وإعلامية، ورغم توفر كل هذه المقومات، فإن نجاح مسار التنمية المحلية لأي منطقة يبقى مرهون بعامل أساسي وهو حافزية المجتمع بمختلف أطيافه للمشاركة في عملية التنمية المحلية، والذي يمكن تحقيقه من خلال ما يلي:

– وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته.

– النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة، وبطرق وأساليب تلائم الظروف المحلية السائدة، وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير.

– الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط، مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم.

– النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة.

– التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب وخبرات واقعية لهم.

– الاستفادة من خبرات المختصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة.

– التدريب النابع من احتياجات وتجارب وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع.[11]

– وجود قياديين محليين الذين يأتون بالعزم، والمصداقية والقدرة على توحيد جميع ذوي الشأن.

– لا بد أن تمتلك الحكومة المحلية استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية مع والتي أثبتت وجود عزم سياسي قوي نحو تنفيذ تلك الاستراتيجية[12].

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، و يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية و تعدد الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الإدارية و البيئية وغيرها [13] . تشمل التنمية المحلية على عدة أبعاد، أهمها :

– **البعد الثقافي:** فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية، فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره، و هذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية.

– **البعد الاقتصادي** : للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء كان ذلك النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك توفير مناصب شغل لأفراد المجتمع المحلي، ولهذا تلعب التنمية المحلية، دورا اقتصاديا عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وتوفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى، وفي سبيل تحقيق ذلك كله تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات و جسور، المستشفيات...الخ هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الجو المناسب

لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة .

– **البعد الاجتماعي:** إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن لمستويات المعيشة، و مستوى التعليم، الصحة، النقل ، ..الخ. حيث يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان الذي يشكل جوهر التنمية هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لاكتشاف مصادر الثورة و زيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة، و محبا لوطنه و منطقته، وهناك ميادين مرتبطة بالبعد الاجتماعي تشملهم التنمية المحلية مثل التعليم، الصحة، الأمن و الإسكان، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر مباشر، على شرائح المجتمع إجابا أو سلبا .

– **البعد البيئي** : يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف ، وفي حال تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وهو ما يمثل عكس التنمية المستدامة، فهذه الأخيرة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، و من و جهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية على أنها" التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية و اجتماعية و بيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، و الاجتماعي مع تقديم الخدمات." وهذا ما يجعل التنمية المحلية تتضمن البعد البيئي، في أي تحرك تنموي يخص الإقليم المحلي.[14]

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجلات الحياة، و تحاول الارتقاء بها تحسينها بشكل جماعي في مستوي إقليمي معين، وهذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه[15].

المطلب الثالث: مراحل تحقيق التنمية المحلية

تمر التنمية المحلية عبر مراحل معينة ، وذلك كما وضحها بعض الاقتصاديين أمثال "**إدوارد لندمان** " و" **كارل تايلور** "، والتي تتمثل في ما يلي:[16]

– **المرحلة الأولى:** يتم فيها البدء بالمناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلى، ويقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع. ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلى.

– **المرحلة الثانية:** بعد ذلك يشرع في التخطيط المنظم ، وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين إنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.

– **المرحلة الثالثة:** ويتم فيها التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات المادية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى لتنفيذ مختلف المشاريع ميدانيا.

المرحلة الرابعة: محاولة تحقيق اكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلى . وهناك من المسببات المادية والاجتماعية ، على وجه الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات.

المرحلة الخامسة: إن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلى هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى انه أذا حقق احد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح –اقتصاديا إن كان أو اجتماعيا – ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.

غير أن تنفيذ هذه المراحل قد يختلف نوعا ما من منطقة إلى أخرى، ذلك أن لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية أو تعيقه عن ذلك. إن هذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير استراتيجية التنمية المحلية بغية تحسين فرص النمو على المستوى المحلي. من أجل بناء القدرة على المنافسة، يمكن لكل مجتمع محلي أن يقوم بعملية ما تعاونية نحو الوصول إلى فهم حول ما لذلك المجتمع من نقاط قوة، ونقاط ضعف وفرص ومخاطر مهددة له. بعد ذلك، سيعمل على ما جعل منطقته المحلية جاذبة لإقامة نشاطات أعمال فيها، ولموظفين جدد ولمؤسسات داعمة.[17]

المبحث الثاني: ضرورة التنمية الريفية

إن التنمية المحلية تشمل تنمية المناطق الحضرية والريفية، لكن عادة ما تحظى المناطق الحضرية باهتمام أكبر، لهذا بقيت المناطق الريفية تعاني التخلف رغم جهود التنمية التي تبذل من أجلها، ومن هنا كذلك تبرز أهمية التنمية الريفية في تحقيق التنمية المحلية . [18]

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية، الأهمية والأهداف

الفرع الأول: مفهوم التنمية الريفية

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة[19].

ويعرفها **Edouard Dembélé** : "بأنها عملية تشمل سلسلة من التدابير والإجراءات لتحسين الوسط الريفي، التي تتعلق بالتهيئة المادية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف .[20]

بينما تعرف من طرف منظمتا **الفاو واليونيسكو**، بأنها عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة[21].

وتعرفها **منظمة الإسكوا** :بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع .[22]

ومن التعاريف السابقة يفهم أن تنمية الوسط الريفي لا تعني فقط تزويده بالوسائل التي تساعد على رفع إنتاجه الزراعي أو تحسين الظروف العامة للحياة لكن أيضا إعطائه الوسائل لتحمل مسؤوليته كعامل مسؤول عن تنميتها فالتنمية الريفية هي ترقية عالم الريف على المستوى الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي التربوي .[23]

الفرع الثاني: مصطلحات لصيقة

أولا– التنمية الريفية المتكاملة:

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة .وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية، وصناعات ريفية، تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية. ولقد تبنت العديد من الدول العربية ومنها الجزائر، برامج التنمية الريفية المتكاملة كآلية لتقديم خدمات محورها الأساسي اقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات خدمية ذات طبيعة اجتماعية مثل مشاريع الصحة، والتعليم، والنقل، والمياه ..الخ.[24]

ثانيا– التنمية الريفية المستدامة: إن مفهوم التنمية الريفية المستدامة ، يستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة(الاحتياجات المادية والمعنوية) في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم، وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، بما يضمن لهم العيش الكريم، ويحافظ على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق بين التنمية الزراعية من جهة والإمكانات البيئية المتاحة من جهة أخر. وبالتالي فهي تمثل تنمية ريفية ذات بعد بيئي .[25]

الفرع الثالث: أهمية وأهداف التنمية الريفية

أولا– الأهمية: تشغل قضية التنمية عامة، ومسألة التنمية الريفية خاصة الكثير من الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار، ويرجع ذلك لعدة أسباب: **[26]**

– إن أغلب سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية، وبالخصوص في الدول النامية.

– التفاوت الكبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة، وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف والحضر، وتدل تقديرات تقارير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة، على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر تفوق من 4 إلى 6 مرات من نصيب الفرد في الريف.

– ارتفاع نسبة الأميين بين سكان الريف.

– إن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية.

– ارتفاع معدل الهجرة، خاصة بين الفئات ذات القدرات من الشباب، أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من القدرات التي تساعد على تطويره .

من اجل كل هذا برزت التنمية الريفية كقضية مجتمعية لا يمكن تحقيقها إلا في إطارها الشامل والمستدام.

ثانيا– الأهداف: يهدف تحقيق التنمية المحلية إلى ما يلي :[27]

– **إعادة نوع من التوازن البيئي:** بين الحضر ومشاكله البيئية، وبين الريف ومميزاته البيئية.

– **إيقاف انقراض الريف في مواجهة الزحف الحضري:** الأمر الذي سيجعل حتما من الريف كما لو كان تاريخا اقتصاديا واجتماعيا.

– **تحسين المستوى المعيشي:** بكل أبعاده للحد من مشاكل الريف وتحقيق توازن بينه وبين المناطق الحضرية .

– **إشراك سكان الريف:** في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة له.

– **زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية :** بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف.

– **توفير وخلق فرص عمل جديدة:** من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية.

– **توجيه المناهج الدراسية والإعلامية:** في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف.

– **تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية:** تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من اخذ وعطاء.

– **تعزيز الأهداف السياسية الوطنية:** إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض، أي الوطن .وجدير بالذكر أن أهداف التنمية الريفية تختلف باختلاف ظروف ومشكلات المجتمعات الريفية، وكذلك بظروف المجتمع ككل وقدراته المادية وغير المادية.

المطلب الثاني: مشاكل المناطق الريفية[28]

تتلخص مشاكل الريف في مشكلين أساسيين هما: الفقر، والهجرة نحو المدينة، أما المشاكل الأخرى كضعف البنى التحتية وضعف التعليم وقلة الرعاية الصحية والبطالة...الخ، تؤدي إلى تدهور المعيشة في الريف ويؤدي بدوره إلى الهجرة نحو المناطق الحضرية.

الفرع الأول: الفقر وقلة الدخل

إن الفقر في حقيقة الأمر هو صورة للتمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة، التي هي السبب الأساسي الذي ظل ولا يزال يهدد حياة البشر، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدول . والفقر ليس ظاهرة أبدية متأصلة في المجتمعات، تظهر بفعل عوامل بيولوجية يتوارثها الأفراد، وإنما هي نتاج أنماط معيشية بين الأفراد تاريخيا. حيث يرتبط الفقر بالأسباب التالية :

– **العوامل السياسية :** فقد يتسبب التوزيع الجغرافي لبعض البلدان في التواجد في مناطق قليلة الموارد مما يؤثر سلبا على حياة الأفراد في ذاك البلد . كما قد يؤدي تطبيق بعض السياسات غير عادلة إلى الفقر الريفي، نتيجة سيطرة بعض أفراد المجتمع على الثروة وحتى السلطة، بينما لا يمتلك البعض الآخر أي شيء منهما .

– **العوامل الاجتماعية:** من العوامل الاجتماعية نجد انتشار اللامساواة بين أفراد المجتمع وحتى بين الجنسين، وضعف مختلف الخدمات من نقل وتعليم وصحة، هذا فضلا عن ضيق فرص التشغيل . هذا إلى جانب الطبقية في المجتمع والتمايز بينها والذي يؤدي إلى عدم مشاركة بعض الفئات في التنمية ومن ثم تهميشها .

– **العوامل الاقتصادية:** وتعتبر من أهم العوامل في الفقر الريفي لارتباطها الوثيق بتنمية دخول الأفراد، والتي تتمثل في عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الفضاءات الريفية لأسباب ذاتية وموضوعية، مما ينجم عنه عجز الانتاج المحلي عن تغطية الاستهلاك المحلي . هذا إلى جانب عدم الاهتمام بتنويع الأنشطة الاقتصادية في الفضاء الريفي والتركيز على نفس النشاط الشيء الذي يرهن حياة وحتى مستقبل هذه الأسر .

إن الفقر وقلة المداخيل الناجمة عن العوامل السابقة يقيد قدرة سكان الريف خاصة المجموعات المحرومة على تبادل وتعلم مناهج ملائمة بيئيا واجتماعيا للتنمية الريفية المستدامة، وغالبا ما تعجز تلك الفئات عن تأمين وتحسين مستوى معيشتها ، بسبب قلة

الموارد وعدم القدرة على التأثير في السياسات والإجراءات المطبقة. ومن نتائج ذلك الاستخدام العشوائي وغير المستدام للموارد البيئية المتاحة في الريف مما يؤدي إلى استنزافها بسرعة .

الفرع الثاني: الهجرة من الريف نحو المدينة (النزوح الريفي)

تعد الهجرة من الريف نحو الحضر، أهم مظاهر حركة السكان في الدول النامية، ويحفز هذا النوع من الهجرة كلا من عوامل الطرد في المناطق الريفية، وعوامل الجذب في المناطق الحضرية. وتشمل تلك العوامل الضغط السكاني، قلة الأراضي الزراعية، الأنظمة غير ملائمة لملكية الأراضي، تخلف أدوات وأساليب الاستغلال الزراعي مما ينجم عنه انخفاض الإنتاج الزراعي الذي يسبب الفقر والجوع، وافتقار المناطق الريفية كذلك للاستثمارات الصناعية والخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ومواصلات...، وبالمقابل تمتاز المدن بجاذبيتها كمراكز لفرص العمل والخدمات الاجتماعية، والثقافية، والرياضية...الخ. وظهر بذلك مجتمعان. وفي هذا الإطار نميز بين نوعين من المهاجرين:

– **المهاجرون غير انتقائيون:** وهم أولئك الذين ضاقت بهم سبل العيش في قراهم ومدنهم الصغرى، وهم عادة أميين وغير مهرة، وهذا يعني عدم قدرتهم مبدئيا على إضافة شيء للعملية الإنتاجية .

– **المهاجرون الانتقائيون:** وهم ممن يملكون قدرا من التعليم والمهارة، ويمثلون خلاصة ما في الريف ، إذ لا يوجد مجال لإشباع طموحاتهم ، لذا فهم يسعون إلى تحقيق ذاتهم، وهؤلاء يعتبرون عامل إيجابي للعملية الإنتاجية، كما أن هذا النوع من الممكن أن ينهض بالريف وتنميته اقتصاديا واجتماعيا. إن هجرة هذا النوع يعرض الريف للحرمان وإبقاء الفجوة بين الريف والمدينة، بالإضافة إلى ما تسببه هذه الهجرة من ضغط سكاني في المدينة. كما أن الواقع يشير إلى أن مثل هذه الفئة قد يكون لهجرتها أثر إيجابي على الريف في حالة تحويل المداخيل والأرباح إلى الريف وإعادة استثمارها هناك مما يساهم في تحسين الأوضاع عامة ويشجعهم على العودة والاستقرار في الريف .

المطلب الثالث: مداخل التنمية الريفية

اتفق العلماء على وجود ثلاث مداخل أساسية يمكن من خلالها إحداث تنمية ريفية، وهي كالتالي :[29]

الفرع الأول: مدخل الحزمة الدنيا

وهو مدخل خاص بالأنشطة البسيطة، هذا المدخل يوازن بين الاحتياجات الخاصة بالتنمية وبالمجتمع، ويهدف إلى تقديم الحد الأدنى من الخدمات والفنون الإنتاجية في القطاع الزراعي، ويتميز بتكاليف دنيا تتناسب والحرفة. يستهدف هذا المدخل الارتقاء بدخول المزارعين عن طريق تقديم الحد الأدنى من عناصر الإنتاج بغرض تحسين في مستوى معيشتهم . وبالرغم من أن هذا المدخل لاستهدف من هم أشد فقرا، لكن الخدمات المقدمة إلى صغار ومتوسطي الملاك يمكنها أن تخلق بصورة مباشرة فرص عمل جديدة أمام معدومي الدخل. كما أن رفع دخول سكان الريف جميعا يحقق الرخاء وتحسن المعيشة هو أمر غير صحيح دوما، فهناك جوانب من الحياة الريفية يصعب سد النقص فيها من خلال زيادة الدخل كتوفير الخدمات العامة مثلا (الصحة، التعليم، النقل،..)، ومن ثم فإن إشباع حاجيات الريف من الخدمات العامة يجب أن يكون مستقلا عن الدخل المحصل عليه باعتبارها حاجيات أساسية لحياة الفرد .

الفرع الثاني : المدخل الوظيفي

نظرا لعدم استفادة فقراء الريف مما يتيحه المدخل السابق، ظهر هذا المدخل ليعطي اهتماما أكبر للمشروعات المدعمة والمكملة لتنمية الزراعة بغرض توصيل بعض عوائد التنمية لفقراء الريف مثل مشروعات الأشغال العمومية كالتعليم والصحة والنقل والمياه والنقل والإقراض الزراعي لصغار المزارعين . ويركز هذا المدخل على تدعيم بعض القطاعات كدعم قطاع السكن، الطرقات،....الخ، أي خارج قطاع الزراعة .

الفرع الثالث : مدخل التنمية المتكاملة

والذي يقصد به إشراك الجميع لإحداث التنمية، بحيث يتم التركيز في هذا المدخل على الجوانب التالي:

– توفير عوامل الجذب في الريف للحد من النزوح الريفي، وذلك من خلال تقديم مختلف الخدمات الأساسية من: صحة، تعليم، سكن،...إذ من الواضح أن تقريب مستويات المعيشة بين الريف والمدينة لا يقتصر على مجرد تقريب مستويات الدخول بينهما، وغنما يشتمل على عوامل الجذب الأخرى المتمثلة في الخدمات العامة .

– أن توجه التنمية الريفية إلى غالبية سكان الريف لمقابلة إحتياجاتهم الأساسية .

– إتاحة الفرصة لسكان الريف للمشاركة في عملية التنمية الريفية وتهيئة الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لإحداث هذه التنمية .

يتميز هذا المدخل بإحتوائه على أنشطة ومشروعات إنتاجية وخدماتية في برنامج واحد، ويعتبر أكثر تكلفة من المداخل السابقة، وقد استعمل من طرف اليابان والصين بنجاح، ويعد من أصعب المداخل من ناحية التطبيق . وتتوقع منه أغلب المنظمات الدولية أن يساعد الدول النامية في التغلب على الجوع والبطالة والفقر.

المبحث الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)، في إطار سياسة التجديد الريفي

المطلب الأول: النشأة والتعريف

الفرع الأول : النشأة والظروف العامة

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي كان يعيشه معظم سكان المناطق الريفية من ركود اقتصادي، وضعف أو غياب كلي للهياكل القاعدية الأساسية كالطرقات وغياب أو نقص مختلف الخدمات كالصحة و التعليم والنقل والسكن، الكهرباء والغاز ومياه الشرب وغيرها من الخدمات الأساسية الضرورية للحياة الكريمة ، هذه الوضعية الخطيرة و المزرية، دفعت بالقائمين على التخطيط في البلاد بداية الألفية الثالثة إلى تشخيص الوضع الصعب لسكان هذه المناطق، واقتناعهم على ضرورة إعادة النظر في أساليب التخطيط في مجال التنمية وهذا بإعطاء أهمية والتفاتة أكبر لتنمية هذه المناطق ومحاولة التخلص أو على الأقل التخفيف من المعاناة الكبيرة للسكان وإنهاء سياسة التهميش والإقصاء[30].
ولتحقيق هذه الغاية فقد تم تطوير وتوسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) المطبق خلال الفترة (2000–2002) ليشمل الفضاء الريفي ومتغيراته سنة 2003 تحت مسمى جديد هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) بتضمنه ولأول مرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) لتستمر كذلك حتى عام 2008 أين تم إجراء بعض التعديلات الهيكلية عليها تمثلت أساسا في إشراك باقي القطاعات الحياتية فيها (السكن، الصحة، التعليم، النقل، الإدارة، التجارة، التشغيل...) وأصبحت تدمج العديد من القطاعات في اقتراح المشاريع الخاصة بتنمية الريف، وتمويلها، بعد أن كان ذلك مقتصرا على محافظة الغابات فقط، وذلك بهدف التنمية الشاملة للفضاء الريفي، وبذلك

أصبحت تحت مسمى جديد ألا وهو المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في إطار سياسة التجديد الريفي، وهي مستمرة إلى غاية يومنا هذا (2015) .

الفرع الثاني: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، كآلية لتنفيذ سياسة التجديد الريفي

مع أواخر سنة 2008 شرع في تنفيذ سياسة زراعية جديدة في الجزائر تحت مسمى سياسة التجديد الزراعي والريفي (PRAR) من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتستند هذه السياسة الزراعية الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا .

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، ويحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة . كما تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع المحلي والدولي.

وتنقسم سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى ثلاثة محاور أساسية، كالتالي: التجديد الزراعي أو الفلاحي، التجديد الريفي، تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

- **التجديد الفلاحي (PRA):** والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. يعتمد في ذلك على ثلاث برامج أساسية، تنفذ عن طريق الأدوات التالية :[31]
  - وحدات الاستبيان الحلقية
  - مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)
  - المهارات والبنيات التحتية
  - التكوين
- **التجديد الريفي (PRR):** والذي يهدف إلى حماية وصون الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية :[32]

1- النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي (SI-PSRR)، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

2- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من اجل التنمية المستدامة (SNADDR)، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. ويتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة .

3- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر(PPLCD)، من اجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والانشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى.

و تسعى السياسة الجديدة للتنمية الريفية على أن تكون متعددة الموارد في مفهومها، ومتعددة القطاعات في تطبيقاتها، وفي نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الإقليمية، وبدرجة لا مركزية، فهذه السياسة أسست على الشراكة وعلى التعاون بين كل مستويات المسؤولية المعنية .[33]

تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية (PRCHAT): وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة على تطبيق مختلف البرامج السابقة جراء الصعوبات التي يمكن أن يواجهوها.[34]

وقد اسفرت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التوقيع على عقدي كفاءة (نجاعة) لخمس سنوات (2009-2014) مع جميع ولايات الوطن :[35]

1- **عقد كفاءة للتنمية الزراعية :** تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. ويتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية ، ويضم هذا العقد 10 برامج .

2- عقد كفاءة للتنمية الريفية : وقد تم توقيعه مع محافظة الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر) ، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية، وتقييم الأداء يستند على عدد المشاريع

الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المشعرة والمنفذة، توسيع الإنتاج، وحماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها ، ويضم هذا العقد 12000 مشروع جواري .

ومما سبق يتضح أن سياسة التجديد الريفي هي سياسة طموحة نحو ترقية الفضاء الريفي بجميع عناصره وذلك من خلال تخطيط برامج تنموية مختلفة ثم وضع آليات لتنفيذها، ولعل أهم هذه الآليات تتمثل في :

الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD)، والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة (PPDRI).

الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD): ترتكز سياسة التجديد الريفي على استراتيجية عملية ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، والتي ترتكز على :[36]

– تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف، والذي يستدعي تقوية القدرات والإنذماج وعقلنة التدخلات والإستثمارات والدعم الحكومي.

– النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) SNADDR ، الذي يرتكز على تصنيف الأقاليم المنجزة بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستدامة (IDD) الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الإحتياجات والأولويات ، وكذا معرفة مستويات التنمية للبلديات، وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر .

– مقاربة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم .

أما بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة (PPDRI)، سوف نتناولها بشكل مستقل – كونها تمثل جوهر الدراسة – وذلك فيما يلي :

الفرع الثالث : تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة (PPDRI)

جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في إطار استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، وتنفيذا لسياسة التجديد الريف تحت مسمى جديد ألا وهي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) .

وتعرف على أنها مشاريع متكاملة وجامعة، تبنى من الأسفل نحو الأعلى وتتوزع فيها المسؤولية بين مصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين المواطنين والهيئات الريفية،

فهي توحّد أهداف برامج الدولة وتجعل سياسات القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب و تلازم ديناميكية الإقليم ضمن سيرورة دائمة و اقتصادية حيوية مع قبول اجتماعي لها.

إنّ هذا البرنامج هو فضاء تنشأ فيه شراكة ما بين القطاع العمومي (تمويل الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي عبر ميزانيات قطاعات الولايات والبلديات والمخططات البلدية للتنمية)، والقطاع الخاص (استثمارات ذات استعمال فردي لأشخاص طبيعيين سواء كانت ممولة ذاتيا أو باللجوء إلى مختلف الترتيبات الموجهة لدعم الاستثمار) . كما أنه يجند المصالح العمومية وأصحاب المشاريع والمؤسسات، ويعمل هذا البرنامج على توافر كفاءات الفاعلين المحلين (أعوان قطاعات الإدارة والأشخاص المؤهلين) ضمن خليّة تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشروع في سعيهم من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

و قد يمس المشروع الجواري للتنمية الريفية PPDRI ، إقليم محدد أو جزء من البلدية أو كل البلدية، غير أن جدولة الأعمال تبقى دوما ممثلة في البلدية باعتبارها المرجع الإداري.

وإن هذا المشروع لا تتم المصادقة عليه أو اعتماده رسميا من الإدارة ، إلا بعد التحقيقات الميدانية مع أفراد الإقليم والاستماع إلى مقترحاتهم وتصوراتهم، وتحديد نشاطاتهم واختيار ممثلا عن المجموعة الريفية ينوب عنهم في الاجتماعات وكذلك في تحضير وتطبيق المشروع[37].

يتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف، ولاسيما على المستوى التقني، التنظيمي، المالي، في سبيل جعل نشاطاتهم الاقتصادية دائمة وجالبة للمداخيل المتواصلة، وهو ما من شأنه أن يضمن لهم أمنا غذائيا أفضل وظروفا معيشية أحسن .

إن المعنيين بهذه المشاريع هي مجموعة الأسر التي تعيش في الوسط الريفي أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط إقتصادي فيه، و من حيث مصدر التمويل فهي تمول من مصادر عدة : الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم، القروض البنكية ذات الفوائد المخفضة، إلى جانب المساهمات الشخصية لأصحاب المشروعات[38]. ويتم تنفيذ المشروع الجوارية من خلال ثلاثة مراحل أساسية : إعداد المشروع، تنفيذ المشروع، المتابعة والمراقبة والتقييم.

المطلب الثاني: أهداف المشاريع، ومجالات التدخل[39]

هي مشاريع طموحة تسعى لتجسيد سياسة التجديد الريفي (2008-2014) في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق تنمية متوازنة و مندمجة من خلال الاهتمام و النهوض بالمناطق الريفية و تطويرها وسعيا للقضاء على مظاهر التهميش والتخلف الذي يعاني منه سكان المناطق الريفية ومن خلال إعادة تثمين قيمة الريف الحضارية والاقتصادية والطبيعية بتجسيد مجموعة من البرامج والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمتكاملة باقتراح وتنفيذ مشاريع تنموية ذات طابع اقتصادي واجتماعي محلي، ويتم هذا من خلال إشراك سكان هذه المناطق في استحداث مشاريع وأنشطة اقتصادية وحرفية لكسر الجمود الاقتصادي والسعي لخلق ديناميكية تنموية على مستوى هذه المناطق ومحاولة التخفيف من حدة البطالة التي تمس شريحة كبيرة من سكانها. ولتحقيق هذه الغاية فقد تم بناء أربعة برامج جامعة بحيث أن كل برنامج من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة أو المندمجة وهي كالتالي:

البرنامج الأول : تحديث وإعادة الاعتبار لقرية ما أو قصر يتمثل في تحسين نوعية وشروط الحياة في الوسط الريفي .

البرنامج الثاني: تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي بإبراز الاقتصاد المحلي وإحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية و تثمين المنتجات المحلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الطاقة المتجددة من جهة، و تحسين جاذبية الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى.

البرنامج الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية مثل الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل لكونها موارد طبيعية أساسية لكل تنمية محلية أو وطنية.

البرنامج الرابع: حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف مثل المنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع الأثرية والقصور، وكذا المنتجات والمكتسبات التاريخية والثقافية بتثمين المواقع الثقافية وضمان التظاهرات التقليدية .

وعليه يمكن تصنيف مجالات تدخل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كما يلي:

أ-**العمليات ذات البعد الطبيعي والبيئي:** هي تلك المشاريع والتدخلات التي تهدف إلى حماية الموروث الطبيعي والبيئي للأرياف والتي تمتاز بأهميتها الكبيرة وتأثيرها المباشر

على المجال الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى هذه المناطق، وتتلخص أهميتها فيما يلي:

- ✓ تصحيح المجاري المائية للأودية لمواجهة مشكلة الفيضانات.
- ✓ حماية الأودية و الوديان من أثار التعرية المائية و المتمثلة في نشاط السيول (المدرجات و المتاريس الصخرية) .
- ✓ التشجير وإعادة التشجير وتنظيم المساحات الغابية والحرجية وتشجير وحماية نباتات مناطق السهوب.
- ✓ إنشاء كاسرات أو مصدات الرياح (الأحزمة الخضراء)

ب –العمليات ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي : وتضم المشروعات التالية :

- ✓ انتهاج سياسة التشجير على مستوى المنحدرات الجبلية و هذا من خلال غرس مختلف أنواع الأشجار المثمرة حسب الخصائص الطبيعية المناخية والتضاريسية ونوعية التربة الخاصة بكل منطقة مثل الزيتون، اللوز.
- ✓ حفر الآبار و تجهيزها و تنظيم و استغلال الينابيع الموجهة خاصة لتوفير المياه الصالحة للشرب.
- ✓ إنجاز خزانات المياه ومد شبكة قنوات المياه لتمويل القرى والمداشر بماء الشرب.
- ✓ تحسين مجال النقل من خلال اقتناء حافلات النقل الجماعي التابعة للبلديات لتسهيل تنقلات السكان.
- ✓ الاهتمام بفضاءات اللعب والترفيه والمتمثلة خاصة في انجاز ملاعب كرة القدم .
- ✓ إنجاز شبكات الصرف الصحي خاصة في المراكز العمرانية الثانوية والأحياء الفوضوية.
- ✓ فتح المسالك الغابية والترابية لفك العزلة على سكان المناطق الجبلية المعزولة.
- ✓ توسيع نطاق شبكة الكهرباء الريفية لتشمل كل المناطق و المساكن و تجسيد الإنارة العمومية الريفية.
- ✓ التهيئة والتحسين الحضري والمتمثل خاصة في تعبيد الأرصفة بالإضافة إلى التحسين العقاري.
- ✓ صيانة وتهيئة و توسيع المدارس وتوفير الإطعام، التدفئة والنقل المدرسي لتلاميذ المناطق النائية والمعزولة.

- ✓ مشاريع تحفيزية اقتصادية و اجتماعية لإعادة تعمير الأرياف و تشجيع السكان على العودة و الاستقرار.
- ✓ تدعيم النشاط الزراعي خاصة البعض منها كتربية النحل، الأبقار والأغنام.

كل هذه العمليات والتدخلات غايتها الأساسية تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ثم ما تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية من خلال توفير الخدمات المختلفة وفك العزلة والقضاء على الركود الاقتصادي ومشكلة البطالة.

كما وتتولى إدارة محافظة الغابات لكل ولاية من ولايات الوطن ومن خلال فروعها البلدية، بتنفيذ ومرافقة هذه المشاريع .

المطلب الثالث: مصادر وصيغ التمويل

يهدف مشروع جواري في إقليم محدد إلى تحديد الإدارة اللامركزية (البلدية، الدائرة) لبرنامج أعمال لجماعات ريفية (سكان الأرياف)، هذه الأخيرة هي التي تبادر في تعيين الأعمال والنشاطات التي تمكنهم من تحسين مداخيلهم بصفة دائمة وكذلك ظروف معيشتهم وكذا تنفيذها، ويتعلق الأمر بفكرة يشارك فيها جميع أفراد الإقليم المحدد للاستفادة من المشروع وذلك بتصور وإعداد برنامج أعمال من نشاطات وتجهيزات حسب الاحتياجات وملائمتها مع الظروف الطبيعية ونشاط الإقليم.

تمر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة عبر العديد من المراحل قصد الاعتماد وتنفيذها ميدانيا، ففي البداية يتم اقتراح فكرة المشروع الجواري وإيداع ملفه لدى خلية التنمية الريفية بالبلدية المعنية، سواء من طرف ممثلين عن المجتمع المحلي في حال كان المشروع ذو استعمال جماعي (فتح طريق مثلا)، أو من طرف أحد الأفراد (خواص) في حال كان المشروع ذو استعمال فردي (تربية الأبقار مثلا)، أو من طرف أحد الهيئات المحلية مثل : مديرية السكن، مديرية الري، محافظة الغابات، مديرية الأشغال العمومية، مديرية النشاط الاجتماعي ...إلخ، بعد ذلك يحول الملف إلى جهاز الدائرة أين يكون هناك اجتماع موسع يجمع جميع المعنيين بهذه المشاريع المقترحة لإبداء الرأي فيما يتعلق بالجانب الإداري والمالي، وفي نهاية هذه المرحلة يتم تحديد المشاريع المقبولة، لتحول في المرحلة الثالثة إلى جهاز الولاية من أجل التأشير عليها من طرف السيد الوالي وإعطاء

أمر بالصرف. لتقوم محافظة الغابات فيما بعد بمتابعة تنفيذ المشروع إلى غاية مرحلة التسليم النهائي.

وهذا ما يفترض أن يكون ، لكن على أرض الواقع بينت الدراسة الميدانية عدة نقائص وأهمها تردد مختلف القطاعات السابقة في اقتراح مشاريع جوارية مخافة عدم القدرة على تمويلها، وحتى في حالة الاقتراح فلا تبادر بالتمويل – نظرا لتعودها على أن المسؤول على ذلك هي محافظة الغابات، لكن ذلك كان سائدا قبل سنة 2009 ، لكن بعد هذه السنة ومع تغيير اسم البرنامج وإضافة كلمة مندمجة للمشاريع، أصبح مفروضا قانونا على مختلف القطاعات المساهمة ماليا في هذه المشاريع كونها تدمج وتجمع عدة قطاعات في الاستفادة منها– فأصبحت مختلف المشاريع من اقتراح المجتمع المحلي أو محافظة الغابات فقط، هذه الأخيرة أصبحت هي المسؤول الأول على تمويل المشاريع المقبولة عبر صندوقها للتنمية الفلاحية وتثمين الأراضي ومتابعة تنفيذها حتى التسليم .[40]

وكما سبق ذكره، فبعد سنة 2009، تميزت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتنوع مصادر التمويل–نظريا– بحيث تشترك مجموعة من الصناديق والهيئات في ذلك، غير أن صيغة الدعم والتمويل تختلف باختلاف نوع وطبيعة الاستثمار، وهي محددة قانونا كما يلي:[41]

– **الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي:** وهي المشاريع التي تهم المجتمع المحلي ككل وليس أفرادا بحد ذاتهم، مثل : الصحة، التعليم، السكن، الطرق، المياه والري، الكهرباء، ...الخ. ومثل هذه المشاريع تمول عن طريق المصادر التالية :

– المخططات البلدية للتنمية، المخططات القطاعية للتنمية لاسيما (محافظة الغابات، السكن، الري، الأشغال العمومية، الثقافة والسياحة، التعليم...الخ).

– كما يمكن عند الاقتضاء أن تمول جزئيا أو كليا من طرف مختلف الصناديق الحكومية.

– **الاستثمارات ذات الاستعمال الفردي:** وهي المشاريع ذات الاستعمال أو الطابع الفردي والعائلي، وتخص تطوير أنشطة اقتصادية قائمة، خلق أنشطة جديدة صغيرة الحجم في المجال الريفي (تربية الأبقار، الغنم، النحل، الدجاج...الخ). أما من ناحية التمويل فتساهم فيه عدة أطراف :

– المساهمة الذاتية لصاحب المشروع.

– قروض بنكية عبر أجهزة الدعم المالي الحكومي : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة النشاط الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، صندوق الزكاة...الخ .

– الصناديق الحكومية المختلفة الأخرى.

شكل رقم 1 : صيغ ومصادر دعم وتمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

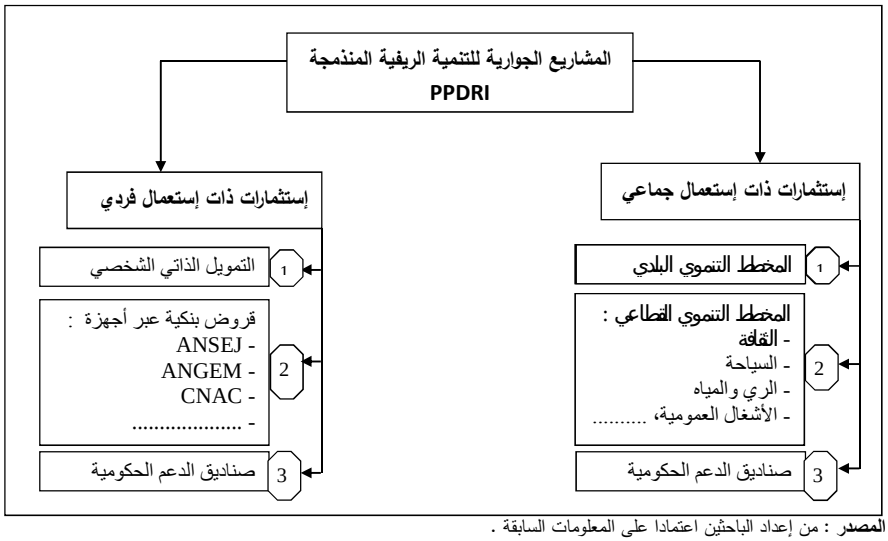

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات السابقة .

وفيما يلي توضيح لمهام ومجالات مختلف صناديق الدعم الحكومية المتدخلة في هذه المشاريع، مع التركيز على صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يحوز على حصة كبيرة من إجمالي هذه التمويلات : [42]

1– صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC :

ويعتبر من أهم الصناديق الحكومية في تمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة سواء قبل سنة 2009 أو بعدها بعدما تم إشراك صناديق أخرى، وهيئات جديدة (كما هو موضح أعلاه)، أما من حيث طبيعة النشاطات الممولة فهي واسعة، ويتعلق الأمر بالجانب الفلاحي و الزراعي ، التنمية الريفية ، الحفاظ على التربة ، والتي تضم أنشطة فرعية عديدة ، وفيما يخص الدعم المالي المقدم من طرف الصندوق فهو كما يلي :[43]

– **الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي** : تمويل اقتناء مختلف المواد الاولية، السلع، الخدمات الضرورية للمشروع، أو التغطية الشاملة الناجمة عند تشغيل واستغلال المشروع ذو الطابع الجماعي .

– **الاستثمارات ذات الاستعمال الفردي:** تمويل في حدود 300000 دينار كحد أقصى للمشروعات الخاصة .

2– صندوق مكافحة التصحر و تنمية السهوب FLDDPS: جاء إنشاء هذا الصندوق ليعطي بعدا إقليميا أكثر لسياسة دعم الدولة، وليضع في المقدمة مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية.

3– صندوق الوطني لدعم السكنFONAL: يتركز دعم هذا الصندوق في السكن الريفي و هذا بـ:

–بناء سكنات ريفية جديدة.

–تهيئة السكنات القديمة.

–توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة.

إن السياسات السابقة كانت تركز في تجهيز العالم الريفي على البناء (بناء سكنات ريفية جديدة) مع إهمال السكنات الموجودة ، فجاءت المشاريع الجوارية بنشاطات أخرى في السكن الريفي حيث لم تقتصر على الجديد ، و أعطت الإهتمام إلى السكنات القديمة بتهيئتها و توسعتها وهو ما يساعد على المحافظة على الأنماط السكنية الخاصة بكل منظفة.

4– الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL :

5– الصندوق الوطني لتطوير الحرف التقليدية FNPAAT : تتمثل أساسا في اقتناء التجهيزات الضرورية بالنشاط الحرفي و كل ما يتعلق به ، و يهدف هذا النشاط إلى تطوير المنتوجات الحرفية والتقليدية وإعطائها بعد اقتصادي يجلب مداخيل دائمة للمستفيدين منها في إطار المشاريع الجوارية.

– الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحيةFNDIA

– الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحيFNRPA

– الصندوق المتخصص في دعم مربي الحيوانات والإستغلالات الفلاحية الصغيرة FSAEPEA

– صندوق المساعدة الاجتماعية FAS

تجدر الإشارة في الأخير، أن تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المختلفة الطابع والاستعمال تتم من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة الريفية، وهي مؤسسة اقتصادية حكومية أنشأت خصيصا لهذا الأمر خلال الفترة (2008–2009)، بينما تستثنى المشاريع

ذات الطابع الحيواني من أنشطتها لتمنح للخواص ، الذين يتكفلون باقتناء ها ثم تحويلها للمحافظة الولائية للغابات ومن ثم للمستفيدين .

المبحث الرابع: دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التنمية المحلية لولاية ميلة

المعروف أن ولاية ميلة هي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى وخصوصا في المنطقة الشرقية منها، كما أنها تحتوي على العديد من المناطق الريفية التي تعتبر نبض الحياة بها، وقصد بعث هذه الأخيرة كان لابد من تجسيد تنمية محلية ريفية بها من اجل تحسين مستوى معيشة الافراد ومن ثم ما ضمان استقرارهم و استمرار ممارسة مختلف أنشطتهم (الفلاحية والحرفية) . فجاء تطبيق عقود النجاعة للتنمية الريفية عبر جملة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي) . وفيما يلي نحاول الوقوف أكثر على هذه المشاريع من حيث: مضمونها، مدى تنفيذها، تأثيراتها المحلية، وأخيرا الصعوبات والمشاكل الميدانية التي تواجهها.

المطلب الأول : التوزيع الجغرافي والقطاعي لمشاريع (PPDRI) على مستوى الولاية .

الفرع الأول : بطاقة فنية عن ولاية ميلة (الخصائص)

تقع ولاية ميلة في الناحية الشرقية للجزائر، وتضم 13 دائرة و32 بلدية موزعة على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 348 ألف هكتار، وتمثل المساحة الغابية منها 37925 هكتار أي بنسبة 11% تقريبا من المساحة الإجمالية، أما عدد السكان الولاية وبحسب احصائيات عام 2008 فقد بلغ 835314 نسمة ، منهم 273713 ريفيون، موزعون عبر 22 بلدية من أصل 32 .

تعتبر ولاية ميلة، ولاية ذات طابع فلاحي بامتياز، لما تتسم به من مؤهلات هامة، كخصوبة التربة وتنوع المناخ الممتد من الرطب شمالا إلى شبه الجاف جنوبا، الموارد المائية، ..الخ. كما وتتوفر الولاية على مساحات كبيرة صالحة للزراعة، تقدر بـ237.557 هكتارا، 45% منها موجهة لزراعة الحبوب. وتتقسم الولاية من حيث القدرات الفلاحية إلى ثلاث مناطق[44]:

1- **منطقة جبلية وشبه جبلية:** تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ33039 هكتار، أي تمثل 14 % من المساحة الصالحة للزراعة. وتتميز هذه المنطقة التي يكثر بها تساقط الأمطار، بنشاط غرس الأشجار المثمرة، وخصوصا الزيتون، وتربية النحل والمواشي.

2- **منطقة السهول:** تتربع على مساحة تقدر بـ167747 هكتار، أي تمثل 68% من المساحة الصالحة للزراعة. وهي منطقة تتركز فيها زراعة الحبوب والبقول الجافة والخضروات، إضافة إلى تربية المواشي خاصة الأبقار الحلوب.

3- **منطقة الهضاب العليا:** بمساحة تقدر بـ42771 هكتار، أي 18 % من المساحة الصالحة للزراعة، حيث تكثر بها نشاطات زراعة الخضروات المسقية عن طريق المياه الجوفية، إضافة إلى تربية الماشية، خاصة الأغنام.

ولعل المحاور الأساسية التي يمكنها أن تكون منطلق التنمية بالولاية هي كالتالي :[45]

1- الناحية الشمالية، كمركز لتربية النحل

2- منطقة مركزية مشتركة لتكثيف إنتاج الحبوب والخضر

3- معالجة الأحواض المصبة في سد بني هارون .

الفرع الثاني : توزيع مشاريع (PPDRI) حسب برامج النجاعة

جدول رقم 01 : توزيع مشاريع (PPDRI) حسب برامج النجاعة

السنوات البرنامج	اسم البرنامج	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الأول	التحديث وإعادة الإعتبار للقرية والقصور	3	3	3	8	3	0	20
الثاني	تنويع النشاطات الاقتصادية	9	34	24	8	5	0	80
الثالث	حماية وتثمين الموارد الطبيعية	21	21	21	41	7	0	111
الرابع	حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف	0	2	0	0	0	0	02
المجموع	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة	33	60	48	57	15	0	213

المصدر : قاعدة البيانات لمشاريع (PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، جوان 2015 .

يوضح الجدول رقم 1، توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المصادق عليها والمنفذة عبر بلديات ولاية ميلة طيلة الفترة 2009- 2014، والواضح أن هذه المشاريع قد عرفت نموا متذبذبا خلال الفترة السابقة وتعود أعلى قيمة لسنة 2010 أين نفذ فيها 60

مشروع، أما أدنى قيمة فلسنة 2014 بـ 0 مشروع أين سجل فيها العديد من المشاريع المقترحة والمصادق عليها غير أنه لم ينطلق في تنفيذها و أجل البعض منها لسنة 2015.

شكل رقم 2 : المحاور الأساسية للمشاريع الجوارية

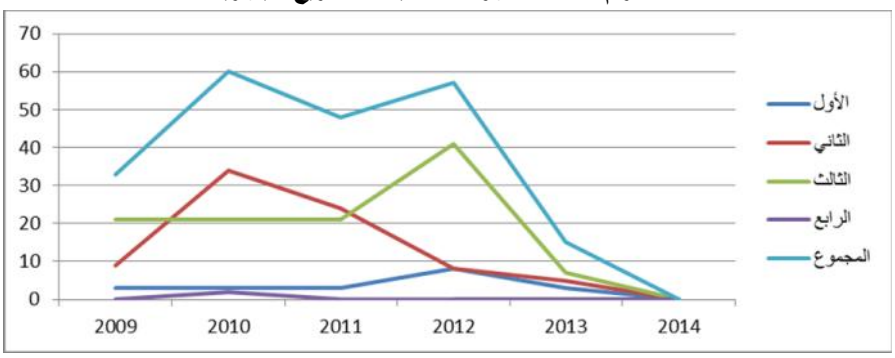

المصدر : قاعدة البيانات لمشاريع (PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، جوان 2015 .

كما يوضح التمثيل البياني أعلاه على أن الحصة الكبيرة للمشاريع استحوذ عليها المحورين الثاني والثالث وبدرجة أكبر المحور الثاني انطلاقا من سنة 2012 .

شكل رقم 2: الوزن النسبي للمشاريع حسب محاورها

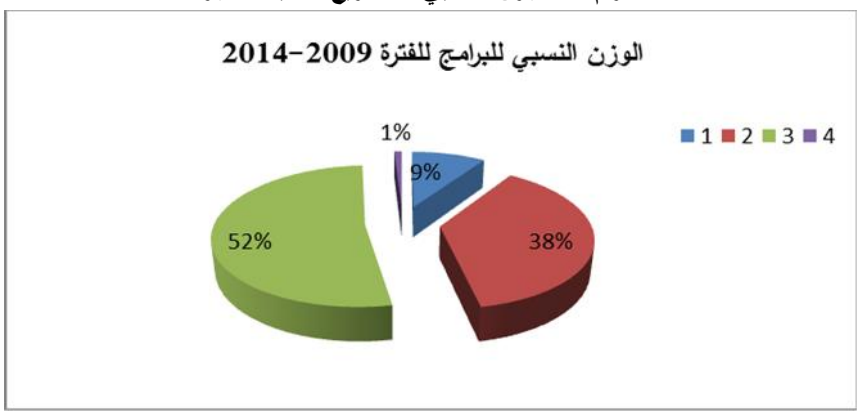

المصدر : قاعدة البيانات لمشاريع (PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، جوان 2015 .

وفي المجموع ، نلاحظ استحواذ مشاريع برنامج حماية وتثمين الموارد الطبيعية على 52% ، لتأتي مشاريع تنويع النشاط الاقتصادي الريفي في المرتبة الثانية ب 38% ، ثم مشاريع برنامج تحديث وإعادة الاعتبار للقرى والقصور الريفية ، وأخيرا وبنسبة ضعيفة جدا مشاريع برنامج حماية وتثمين الممتلكات المادية وغير المادية للريف .

المطلب الثاني: تمويل مشاريع (PPDRI) ، ووضعية الإنجاز

يوضح الجدول أسفله رقم 2 مختلف مصادر تمويل مشاريع (PPDRI) على مستوى ولاية ميلة، والتي تتوزع بين: مخططات التنمية البلدية، مخططات التنمية القطاعية، الصناديق الحكومية، وبعض أجهزة الدعم المالي الحكومي مثل وكالة القرض المصغر، وبالعودة إلى عنصر مصادر وصيغ التمويل السابق، فقد تم تسجيل الملاحظات الأساسية التالية:

1- غياب التمويل الذاتي (الشخصي) في حال المشروعات ذات الطابع الفردي.

2- عدم تنفيذ بعض المشروعات الجوارية رغم رصد الغلاف المالي لها بعد المصادقة والترخيص لها، لاسيما المشاريع التي كانت مسندة في تمويلها إلى الهيئات التالية : ANGEM ,APC ,DSP,FCCL,PSD-DHW,PSD-DJS,PSD-DWC. بحيث تم تأجيل البعض منها و إلغاء البعض الآخر، بسبب :

- المشاكل والعراقيل الميدانية التي تقف حائلا أمام تجسيدها ميدانيا، لاسيما المشاكل العقارية.

- تهرب بعض الهيئات السابقة عن تنفيذ المشاريع المسندة إليها بحجة عدم توافق هذه المشاريع مع اختصاصات عملها، وأحيانا أخرى بحجة عدم توفر ميزانية كافية لإنجازها، فتبقى هذه المشاريع حبر على ورق.

3- تباين مساهمة مختلف مصادر التمويل في تمويل مختلف المشروعات ، أين كانت حصة الأسد لصالح صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طرق الامتياز (FDRMVTC) بنسبة 37% من إجمالي التمويلات حيث يستهدف قطاع الفلاحة بالدرجة الأولى ثم نشاط تربية الحيوانات وبالخصوص الأبقار والأغنام وبدرجة أقل انجاز البنى التحتية وبالتالي فإن هذه الأنشطة هي مزيج بين الاستعمال الفردي والجماعي، أما في المرتبة الثانية فنجد الصندوق المتخصص في دعم الاستغلالات الفلاحية الصغيرة (FSAEPEA) بنسبة 16% رغم عدم التنفيذ المالي والمادي لمشروعاته والذي يستهدف تمويل مربيي الحيوانات، وفي المرتبة الثالثة نجد المخطط القطاعي لمحافظة الغابات (PSD-DGF) بنسبة 15% وذلك لقطاعات الفلاحة بالدرجة الأولى ثم البنى التحتية وأعمال إعادة التأهيل للغطاء النباتي وهي أنشطة ذات استعمال جماعي، وفي المرتبة الرابعة نجد المخطط البلدي للتنمية بنسبة 12% والذي يتركز على تمويل مشاريع البنى

التحتية ذات استعمال جماعي . وفي المحصلة نجد أن الصناديق الحكومية تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي التمويلات بنسبة 73% ، ثم المخططات التنموية لمختلف القطاعات بنسبة 19% ، أما النسبة المتبقية 8% فتعود إلى باقي الهيئات .

جدول رقم 2 : مصادر تمويل مشاريع (PPDRI) ، ووضعية الإنجاز (2009-2014)

هيئات التمويل	مبلغ الإستثمار	مبلغ التنفيذ	نسبة الإنجاز %	المساهمة في إجمالي الإستثمارات %	طبيعة النشاط المستهدف
ANGEM	27000	0	0	0	الفلاحة
APC	300000	0	0	0	الفلاحة
DSP	12000000	0	0	0	الفلاحة
FCCL	4000000	0	0	0	الفلاحة
FDRMVTTC	1646055672	1054584145	64.06734371	37.90179881	– الفلاحة –تربية الحيوانات– البنى التحتية
FNDR	38960344.8	25584643.9	65.66842256	0.897094294	– فلاحة–تربية الحيوانات
FONAL	176571800	51920000	29.40446889	4.065712329	– فلاحة– تثبت السكان
FSAEPEA	703888601.3	0	0	16.20761959	– تربية الحيوانات
PCD	525045795	57267200	10.90708669	12.08961545	– البنى التحتية
PCDDR	92721802	600000	0.647097001	2.134996492	– البنى التحتية
PRELEVEMENT	13650000	13650000	100	0.314302586	– فلاحة
PSD	289647968	0	0	6.669385001	– البنى التحتية – الفلاحة
PSD-DGF	652822000	437390740	67	15.03176869	– فلاحة – البنى التحتية– اعادة تأهيل الغطاء النباتي
PSD-DHW	11360000	0	0	0.261573434	– البنى التحتية – فلاحة
PSD-DJS	2689249	0	0	0.061922192	فلاحة
PSD-DTP	157788450	108220450	68.58578686	3.633210096	البنى التحتية
PSD-DUC	10500000	0	0	0.24177122	فلاحة
TUPHIMO	4920000	4920000	100	0.113287086	حماية الإقليم
المجموع :	**4342948682**	**1624516342**	**%37.40583784**	**%100**	**/**

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات لمحافظة الغابات لولاية ميلة ، مارس 2015.

4- ضعف نسبة إنجاز المشاريع الجوارية المندمجة المسجلة خلال الفترة 2009-2014، حيث لم تتعدى نسبة الإنجاز الاجمالية 37% ، وكما سبق ذكره فإن العديد من المشاريع

تم إلغاؤها أو تأجيلها مما أدى إلى تسجيل نسبة تنفيذ مالي ضعيفة للمشاريع، غير أن هذه النسبة تبقى متباينة بين مختلف القطاعات، أين سجلت أعلى نسبة إنجاز لدى هيئة "بريلافمو" بنسبة 100%. تليها مديرية الأشغال العمومية بـ68.5%، ثم الصندوق الوطني للتنمية الريفية والصندوق الوطني لتثمين استصلاح أراضي عن طريق الإمتياز بنسبة 65.7% وبنسبة 64% على التوالي، ثم محافظة الغابات بـ45%، ثم مديرية السكن بـ 29%، أما باقي القطاعات فتتراوح ما بين 0% إلى 11% .

المطلب الثالث : الآثار التنموية لمشاريع (PPDRI)، الاجتماعية والاقتصادية

نظريا يمكن للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال ترقية الخدمات الضرورية من: صحة ، تعليم، سكن، تغذية، نقل ...الخ وذلك من خلال مختلف مشاريع التنمية القطاعية ، إضافة إلى ترقية النشاط الاقتصادي للمناطق الريفية عبر خلق العديد من مشاريع الاستثمار الفردية مثل : تربية الأبقار، الأغنام، النحل، الدجاج....الخ، زراعة الأشجار المثمرة، والخضر: الزيتون، التفاح، البطيخ، البطاطا، الطماطم، الفلفل، البصل،...الخ، الحرف والصناعة التقليدية، والمشاريع ذات الطابع الجماعي مثل: مشاريع التهيئة والبنى التحتية (فتح وتهيئة الطرق، إيصال مياه الشرب، أبار السقي، إيصال الكهرباء للريف، حماية التربة من التصحر والانجراف عبر التشجير، .....)، كل هذا يتوقع منه خلق مناصب شغل جديدة سواء كانت دائمة أو مؤقتة، وكذا زيادة العرض المحلي من الإنتاج النباتي والحيواني، ما يعني زيادة مداخيل الأسر الريفية وبالتالي مكافحة الفقر، ومن جهة أخرى تحسين وضعية الأمن الغذائي محليا.

الفرع الأول: المناطق المشمولة والمستفيدين من المشاريع

يوضح الجدول (3-أ) أسفله دوائر ولاية ميلة الثلاثة عشرة وعدد المناطق المستفيدة من المشاريع الجوارية الريفية، حيث تأتي دوائر تسدان حدادة، التلاغمة، شلغوم العيد، عين البيضاء حريش ، في المراتب الأولى من حيث المناطق الأكثر استفادة (23-22 منطقة) ويفسر ذلك باحتواء هذه الدوائر على مناطق ريفية وزراعية كثيرة مما جعلها تستحوذ على حصة كبيرة من المشاريع ، ورغم ذلك حظيت باقي المناطق بحصة لا بأس بها من المشاريع تراوحت ما بين (10 حتى 19 منطقة). وبهذا استفادت كل البلديات من هذه المشاريع حيث فاق العدد المتوقع من 117 إلى 213 مشروع ، وقد شمل ذلك عدد

معتبر من السكان الريفيين قدر بـ 298179 ، وعدد من العائلات بـ 42597 .

وهو ما من شأنه خلق تنمية جهوية متوازنة عبر أرجاء الولاية من خلال تجسيد مشاريع تنموية تتوافق وخصوصيات كل منطقة .

جدول رقم 3 : المناطق المشمولة والمستفيدين من المشاريع

(أ)

التأثير	العدد المتوقع	عدد المستفيدين
المناطق	117	213
البلديات	32	32
السكان	245000	298179
العائلات	35000	42597

(ب)

الدائرة	المناطق المستفادة
ميلة	10
القراررم قوقة	14
باينان	14
سيدي مروان	14
تاجنانت	15
بوحاتم	18
الرواشد	19
وادي النجاء	19
التلاغمة	22
شلغوم العيد	22
فرجيوة	22
عين البيضاء حريش	22
تسدان حدادة	23
المجموع	**234**

المصدر : قاعدة البيانات، محافظة الغابات لولاية ميلة، مارس 2015

الفرع الثاني: السكن الريفي

يلعب السكن الريفي في استراتيجية التجديد الريفي موقعا هاما ضمن المحاور الأخرى ، وذلك إيمانا من الحكومة أنه لا يمكن إحداث تنمية ريفية وزراعية دون تحسين ظروف معيشة السكان والتي على رأسها السكن، ومراعاة لظروف سكان الريف تم اقتراح ما يعرف بالسكن الريفي المدعم ، أين يساهم الصندوق الوطني للسكن بحصة مالية معينة (تقدر بـ 700000 دج في شمال البلاد) والباقي على عاتق المستفيدين من أفراد وعائلات.

وبحسب تصريحات مسؤولي الولاية (الوالي) فقد عرف الطلب المحلي على السكن الريفي ارتفاعا خاصة في الآونة الأخيرة وهذا باعتبار أن ولاية ميلة هي ولاية ذات طابع فلاحي، والمواطنون الذين كانوا يقطنون بالمدن رجعوا إلى الريف لأنهم وجدوا بأن لديهم حظ الاستفادة من السكن الريفي بفضل تسهيلات الدولة ما يمكنهم من ممارسة أعمالهم هناك، على غرار تربية النحل، تربية الأبقار، وغرس الأشجار المثمرة. وحتى الريف الآن لم يبق كما كان في السابق، بل أصبح هو الآخر يعرف نوعا من التنمية كربط منازله بالغاز الطبيعي، وجود الأنترنيت عن طريق الربط بالألياف البصرية ، وفي هذا الصدد استفادت الولاية من 31050 سكن من النمط الريفي خلال الفترة (2005 – 2014) حيث تم الانطلاق في إنجاز 22118 وحدة منها 16338 مستلمة، ومع بداية السنة الجارية (2014) تم الانطلاق في إنجاز 4141 سكن ريفي منها 3096 مستلم، كما تم تحديد أيضا 52 موقع لإنجاز مجمعات أو تحصيصات ريفية وكل موقع يوجد به 20 أو 30 مسكن .[46]

ومن شأن إنشاء تحصيصات جماعية للسكن الريفي والتي ستشمل المستفيدين من السكن والذين لا يتوفرون على أوعية عقارية خاصة، ما يسمح من تجاوز مشكلة العقار الذي طالما اعترض هذه العملية وكذا تسريع إنجازات السكن الريفي محليا ولاسيما في ظل الإجراءات الجديدة المتخذة من قبل الحكومة لفائدة ترقية هذه الصيغة التي تعرف إقبالا هاما من طرف سكان الريف. وتتمثل هذه الإجراءات الجديدة في تبسيط ملفات الطلب وتسهيلات جديدة في ميدان التمويل إذ يتسلم المستفيدون من دعم السكن بقيمة 700 ألف د.ج على دفعتين عوضا عن ثلاثة كما كان في السابق (الأولى بمجرد الحصول على رخصة البناء بـ220 ألف د.ج والثانية بعد استكمال الأشغال الكبرى للمنزل بقيمة 480 ألف د.ج). [47]

لقد ساهم السكن الريفي في تثبيت السكان ومكافحة النزوح الريفي نحو المدن، بل بالعكس قد نجد العديد من العائلات التي فرت إلى المدينة خلال فترات سابقة بسبب تردي الأوضاع المعيشية والأمنية، تاركة وراءها أراضيها ومختلف ثرواتها مهملة بدون أي استغلال، وبعد تحسن الأوضاع قررت العديد من العائلات العودة إلى أراضيها واستغلالها والاستقرار مع توفر السكن الريفي المدعم .

الفرع الثالث: التشغيل

يوضح الجدول رقم 4 عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار مشاريع (PPDRI) خلال فترة الدراسة، والتي بلغت 9674 منصب بين دائمة ومؤقتة، موزعة على مختلف القطاعات والأنشطة، ولعل أهم الأنشطة المستقطبة لهذه اليد العاملة هي الأنشطة الفلاحية بنسبة 80.75% من إجمالي المناصب المستحدثة (فتح وتهيئة الطرق الريفية، انجاز أحواض مائية ، حفر الآبار، دعم زراعة الفواكه، حواجز للسيول الجارفة، أنشطة غابية، إعادة الإسكان ودعم السكن الريفي، نشر التقنيات الفلاحية الحديدية، أعمال الترقية العقارية، ...الخ) وفي مقدمتها زراعة الفواكه ولاسيما زراعة الزيتون والتي نالت رواجا كبيرا في السنوات الأخيرة بين السكان بسبب أصالة هذه الفاكهة في المنطقة، بالإضافة إلى ضآلة تكاليف زراعتها وصيانتها ن وحتى تخزينها . بينما تحل في المرتبة الثانية أنشطة البنى التحتية بنسبة 6.4% تقريبا والتي تضم (فتح وتهيئة وصيانة الطرق الريفية، فتح وصيانة قاعات للعلاج والتدريس، انجاز سكنات، انجاز فضاءات للعب، تدعيم النقل المدرسي، انجاز جسور، الربط بقنوات الصرف الصحي، تشييد مقرات لمحافظة الغابات، مكاتب مراقبة،...) ولعل في مقدمتها نجد أنشطة فتح وصيانة الطرق الريفية. وفي نفس المرتبة وبنفس النسبة تقريبا (6.36%) نجد كذلك أنشطة إعادة التأهيل للغطاء النباتي عبر نشاط التشجير خاصة، وفي المرتبة الثالثة نجد نشاط تربية الحيوانات المختلفة بنسبة 4.35% والتي تضم (تربية الأغنام، الأبقار، الدجاج، النحل، ...) وهي الفروع الأكثر رواجا كذلك في السنوات الأخيرة ونجد أن العديد من الشباب قد التحقوا بمثل هذه الأنشطة نظرا للأرباح الكبيرة التي أصبحت تدرها عليهم خصوصا عند الإلمام بتقنيات الإنتاج، وطرق التسويق. وفي المرتبة الأخيرة نجد كل من أنشطة الحماية وتثبيت السكان عن طريق السكن الريفي واللذان لا يستقطبان سوى 1%، 0.96 % على التوالي من اليد العاملة .

وبهذا تصنف المشاريع الممولة من طرف صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (**FDRMVTTC**)، من المشاريع الأكثر قدرة على استحداث مناصب التشغيل الجديدة بنسبة 55% تقريبا، ولا سيما في قطاع الأنشطة الفلاحية (السابقة الذكر)، تليها المشاريع الممولة من طرف المحافظة الولائية للغابات عبر مخططها القطاعي التنموي بنسبة 27.33% ولا سيما الأنشطة ذات العلاقة بالبنى التحتية

وإعادة تأهيل الغطاء النباتي، ثم مشروعات صندوق السكن بنسبة 8.4% والذي يتعلق أساسا بتثبيت السكان عبر دعم السكن الريفي. كما يوضحه الجدول أسفله رقم 5.

جدول رقم 4: توزيع مناصب العمل المستحدثة حسب كل نشاط (2009-2014)

النشاط	عدد المناصب	الوزن النسبي
تثبيت السكان	93	0.96
الحماية	111	1.18
تربية الحيوانات	421	4.35
إعادة تأهيل الغطاء النباتي	615	6.36
البنى التحتية	622	6.43
الفلاحة	7812	80.75
المجموع	**9674**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات لمحافظة الغابات لولاية ميلة، مارس 2015.

الفرع الرابع : الإنتاج الفلاحي، ومستوى الأمن الغذائي

تعتبر ولاية ميلة، من الولايات الرائدة في الإنتاج الفلاحي، وذلك حسب المؤشرات المسجلة خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال سجلت الولاية خلال سنة 2014 (حسب المعطيات المقدمة من طرف المصالح الفلاحية للولاية) ، الأرقام التالية : [48]

-إنتاج الحبوب: 1.924.615 قنطار، تم تجميع 1.079.366 قنطار.

-الخضروات: 1.571.546 قنطار.

-إنتاج البقول الجافة: 27.962 قنطار.

-الزيتون : 87.218 قنطار، فيها 11.786 مل.

-إنتاج الحليب: 96.471.000 لتر، تم تجميع 28.674.446 لتر على مستوى وحدات التحويل.

-اللحوم الحمراء: 42.613 قنطار.

-إنتاج اللحوم البيضاء: 50.415 قنطار

جدول رقم 5 : توزيع مناصب العمل المستحدثة حسب هيئات التمويل (2009-2014)

هيئات التمويل	طبيعة النشاط المستهدف	عدد المناصب المستحدثة	الوزن النسبي
FDRMVTTC	- الفلاحة – تربية الحيوانات- البنى التحتية	**5,320**	54.99
FNDR	- فلاحة-تربية الحيوانات	**561**	5.80
FONAL	- فلاحة- تثبت السكان	**810**	8.37
PCD	- البنى التحتية	**102**	1.05
PCDDR	- البنى التحتية	2	0.02
PRELEVEMENT	- فلاحة	**161**	1.66
PSD-DGF	- فلاحة – البنى التحتية- اعادة تأهيل الغطاء النباتي	**2,644**	27.33
PSD-DTP	البنى التحتية	**41**	0.42
TUPHIMO	حماية الإقليم	**33**	0.34
المجموع :	/	**9,674**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات لمحافظة الغابات لولاية ميلة، مارس 2015.

لقد بينت المؤشرات السابقة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحلية على الفضاءات الريفية والفلاحية بولاية ميلة خلال فترة الدراسة عن تحقيق مكاسب هامة ولا سيما على صعيد السكن والتشغيل والانتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني فأخذت الطموحات تكبر من سنة إلى أخرى بفضل النتائج المسجلة في مختلف الأنشطة والأصعدة، غير أن هذه الديناميكية التي ميزت المناطق الريفية أصبحت تصطدم بحواجز مادية ومالية تعرقل من تقدم مشاريعها الجوارية ، فرغم سعي الحكومة إلى تنويع مصادر تمويل مشاريع (PPDRI) من خلال إشراك صناديق متخصصة، وكذا مختلف الإدارات التنفيذية عبر مخططاتها التنموية، وبعض الهيئات المالية الأخرى، إلا أن الملاحظ على أرض الواقع هو بقاء الوضع على حاله تقريبا (بعد 2009) ، حيث يبقى الممول الرئيسي لهذه المشاريع : الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم محافظة الغابات، ثم الصندوق الوطني للسكن، والأكثر من ذلك هو ارتفاع نسب الإنجاز لهذه الهيئات مقارنة بباقي الهيئات الأخرى، وهو ما يدعوا إلى طرح التساؤل حول أسباب هذه الوضعية وعوامل عزوف أو عدم قدرة باقي الهيئات المدمجة في هذه المشاريع، والتي تدور أساسا في اعتقادنا حول أمور تنظيمية تتعلق في كيفية إسناد مختلف المشاريع

وتوزيعها على هيئات التمويل من صناديق و إدارات تنفيذية، بحيث لابد أن يراعى موضوع المشروع مع اختصاص الهيئة المسندة في البداية، ثم العمل على توفير الأغلفة اللازمة لإنجازها كمرحلة ثانية .

خاتمة :

رغم حداثة الفكر التنموي المحلي، غير أن الكتابات الاقتصادية تعتبره محورا أساسيا ومنطلقا مهما لأي نهضة تنموية حقيقية في البلد، ذلك أن التنمية المحلية وعلى عكس التنمية الوطنية والسياسات العامة ، فهي تنطلق من الخصوصيات والإمكانيات المحلية لتلبية الحاجيات المحلية وذلك في سياق جهوي متوازن بمساعدة وإشراك المجتمع المحلي، ما يضمن لامركزية التسيير و إتخاذ القرار، وتقليل التصرفات ذات العلاقة بالبيروقراطية واللاعدالة في توزيع الثروة المحلية .

والسياسة الجديدة للتنمية الريفية في الجزائر تسعى على أن تكون متعددة الموارد في مفهومها، ومتعددة القطاعات في تطبيقاتها، وفي نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الإقليمية وبدرجة لا مركزية ، فكانت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) تعبيرا ميدانيا عن ذلك . حيث انطلقت أول مرة عام 2003 ليتم تحيينها وتعديلها عام 2009، في إطار تجسيد عقود النجاعة للتنمية الريفية، تزامنا مع تطبيق سياسة التجديد الريفي، والتي تهدف في النهاية إلى دعم وترقية التنمية المحلية الريفية في كامل ربوع الوطن. وتعتبر ولاية ميلة إحدى الولايات المستفادة من هذه المشاريع الجوارية، ومن خلال دراستنا التطبيقية السابقة فقد أمكننا ذلك الوقوف على مجموعة من المؤشرات التي سمحت لنا بالخلوص إلى البعض النتائج المهمة ، كما يلي :

1- استفادة جل بلديات الولاية من مشاريع (PPDRI)، وفي العديد من النشاطات، ولكن بنسب متفاوتة حسب درجة الفلاحة والريف بها .

2- تتوزع المشاريع الجوارية بالولاية على العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أهمها: فتح وصيانة الطرق والمسالك الريفية في المرتبة الأولى، يليها السكن الريفي، ثم تربية الحيوانات ولاسيما (الأبقار، الأغنام، الدجاج، النحل)، وأخيرا زراعة الفواكه ولاسيما زراعة الزيتون .

3- رغم التنويع الحاصل في مصادر تمويل هذه المشاريع ، بعدما كان منحصرا في محافظة الغابات وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طرق الامتياز، فانطلاقا من سنة 2009 عمدت الحكومة إلى إشراك أطراف أخرى مثل الإدارات التنفيذية عبر مخططاتها التنموية، وكذا بعض الصناديق الحكومية المتخصصة، وحتى أجهزة الدعم والتمويل الذاتي، غير أن الواقع بين ضعف مساهمة الأطراف الجديدة في التمويل باستثناء صندوق السكن، وبقاء المصدرين الأوليين في طليعة المساهمين في التمويل . وقد نجم عن هذه الوضعية إلغاء العديد من المشاريع الجوارية التي كانت مبرمجة وبالتالي ضعف نسبة الإنجاز وإلغاء العديد من مناصب الشغل المتوقعة .

4- لقد ساهمت المشاريع الجوارية في استحداث مناصب شغل عديدة ومتنوعة حيث بلغت ما قيمته 9674 منصب خلال فترة الدراسة، وكان يمكن أن تكون أكبر لو تم تنفيذ كل المشاريع المقترحة .

5- كما لعب السكن الريفي دورا محوريا في مسار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، ذلك أنه ساهم في مكافحة النزوح الريفي وتثبيت السكان لخدمة الأرض، وممارسة مختلف الحرف والأنشطة، فكان الإقبال على باقي موضوعات المشاريع الجوارية من تربية الحيوانات، زراعة الفواكه، تربية النحل، ...الخ . مما عزز مكانة الزراعة الأسرية في الوسط الريفي ، وأصبح لها دور كبير في مكافحة الفقر من خلال تحسين مداخيل الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية .

اقتراحات وتوصيات :من أجل نجاح مشاريع (PPDRI) في تحقيق تنمية ريفية حقيقية شاملة ومستدامة ، وعلى مستوى ولاية ميلة بالخصوص نوصي بما يلي :

- تفعيل دور الرقابة من طرف الجماعات المحلية المسؤولة (الدائرة والولاية) في منح وتنفيذ مختلف المشاريع، من أجل ضمان استفادة الأفراد والعائلات الجديرة بذلك (الريفيين والفلاحين)، وعدم تغيير وجهة المشاريع نحو استغلالات أخرى .

- ضرورة رفع الوعي لدى السكان بضرورة الاندماج في هذه المشاريع ، خصوصا المشاريع ذات المصلحة الجماعية، من خلال تجاوز المشاكل العقارية التي تنشأ بمناسبة تنفيذ هذه المشاريع .

- ضرورة الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية من مياه، أراضي، غابات،... في الفضاء الريفي في إطار هذه المشاريع، وذلك من خلال تطبيق تقنيات استغلالية حديثة في الفلاحة

لا تضر بالبيئة ومواردها، وذلك بدعم من المصالح المحلية المختصة (مديرية الفلاحة، محافظة الغابات)، من أجل ضمان تنمية ريفية مستدامة .

– اقتراح مشاريع جوارية من أجل ترقية الزراعة الجبلية، والتي لا تلقى اهتماما كبيرا رغم ما تحمله من مزايا .

– تشجيع المرأة الريفية، وتمكينها من تنفيذ مشروعات استثمارية فلاحية، تساهم في تحسين مستوى معيشتها وتنمية منطقتها، مع مراعاة خصوصيات المرأة الريفية (العادات والتقاليد).

– بالنظر إلى أهميتها الكبيرة للمجتمع الريفي ، ومن أجل ضمان أكبر قدر ممكن من المشاريع الجوارية، فلا بد من إعادة النظر في قاعدة التمويل، بوضع قواعد موضوعية في إسناد المشاريع لهيئات التمويل، بحيث لابد أن تتوافق طبيعة المشروع مع طبيعة الهيئة الممولة حتى لا تتهرب هذه الأخيرة من التمويل، كما ولابد أن تتباع هذه المشاريع خلال مرحلة التنفيذ من خلال تفعيل السلطة القانونية لرئيس الدائرة والوالي في التدخل في حال إخلال هذه الهيئات بالتزاماتها .

– توفير التمويل اللازم من خلال صيغ التمويل الإسلامية كالمزارعة والمساقات في الزراعة، وتمويلها عن طريق أموال الوقف أو صناديق الزكاة .

– تدريب المجتمعات المحلية لرفع قدراتها الإدارية لكي تتعامل مع الموارد الطبيعية المتاحة بصورة تضمن استدامة الانتفاع منها.

– وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.

– تثمين دور الإعلام الجواري (الإذاعات، الإرشاد الزراعي...) في ترقية التنمية المحلية الريفية، من اجل تحقيق نسبة إدماج اكبر فيها من قبل الأفراد، ففي بعض الحالات تبين أن المشكلة لا تكمن في التمويل وإنما نقص المبادرات بسبب عدم توفر المعلومة حول هذه المشاريع .

الاحالات والمراجع:

[1] – توفيق تمار، رياض طالبي، التنمية الريفية المستديمة و واقع المرأة الريفية دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 ، ص : 3

[2] – خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2010 ، ص : 12، 13.

[3] – محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43،44، 2008، ص ص : 160–163.

[4] – عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص: 3.

[5] – وفاء معاوي ,الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010 ، ص : 52

[6] – القانون رقم 10–2 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 90

[7] – عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص : 116.

[8] – عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص : 117

[*] وقد اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، و يمكن التفريق بين مصطلحي الجماعات المحلية والحكم المحلي كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من التشريع والتنفيذ والقضاء، بينما الجماعات المحلية لا شأن لها بالتشريع ولا القضاء، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي . انظر في ذلك إلى : لخضر مرغاد، "الإرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة– ، العدد السابع، 2005 ، ص 2

[9] – محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013–2014، ص ص : 15–18

[10] – عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص : 116.

[11] – العوامل المساعدة على تنمية المشاركة المجتمعية ، على الموقع الإلكتروني التالي : www.abahe.co.uk

[12] – وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص : 17

[13] – نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية الأسس –النظريات –التطبيقات العملية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2009، 154،155

[14] – أحمد غريبي،"أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد الرابع، 2010، ص : 6-8

[15] – محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص : 51

[16] – عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سبق ذكره ص ص : 116،117

[17] – وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص : 2

[18] – فريدة لرقط، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة علمية قدمت إلى الملتقى العلمي الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر : واقع وآفاق، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج ، يومي 14 و15 أفريل 2008، ص ص : 2

[19] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، المجلس الإقتصادي والاجتماعي لدول غرب أسيا (الاسكوا)، أكتوبر 2007، ص : 4 ، ورقة بحثية متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:http://css.escwa.org.lb/sdpd/30- , cosulté le 10-09-2015 10_1-11/D8.pdf

[20] – توفيق تمار، رياض طالبي، مرجع سبق ذكره، ص : 3

[21] – Unisco et Fao :L'éducation pour le développement rurale; vers des orientations nouvelles;(étude conjointe) ; 2005; P21

[22] – هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص : 20

[23] – توفيق تمار، رياض طالبي، مرجع سبق ذكره، ص : 3

[24] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[25] – هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص : 34

[26] – فريدة لرقط، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 2 ، 3

[27] – هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص : 36

[28] – فريدة لرقط، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 3-4

[29] – بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشرة، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص : 6 ، 7

[30] – منصور هجرس، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية و برنامج تنمية الهضاب كآلية للتجديد الريفي و التنمية المحلية، دراسة لحالة مناطق الهضاب العليا لولاية سطيف، التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، على الموقع الإلكتروني :

http://mansour-hadjeres.over-blog.com/article-125649044.html .date de consultation 2/8/2015

[31]– الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مطبوعات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2010 ، ص : 01

[32] – الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مرجع سابق ، ص : 02

[33] – طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة ، دراسة مقارنة بين : الجزائر، وتونس، والمغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص : 152

[34] – مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2012، ص : 7

[35]– أنظر إلى : – الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مطبوعات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2010 ، ص : 02-03

– عبد الصمد سعودي، صالح سراي، استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة ، الملتقى الدولي : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحفيف التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص : 11

[36] – قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2011-2012، ص : 179،180 .

[37] – أنظر إلى :

– القانون رقم 10-2 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ29 يونيو 2010، مرجع سبق ذكره ، ص : 99 .

– علي يعقوب، المشروع الجواري للتنمية الريفية ، على الموقع الإلكتروني :
www . date de consultation 1/8/2015

[38] – بكدي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص : 16

[39] – أنظر إلى : منصور هجرس، مرجع سبق ذكره

– القانون رقم 10–2 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل29 يونيو 2010، مرجع سبق ذكره ، ص : 100 .

[40] – مقابلة مع السيد محسن، المكلف بالمشاريع الجهوية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، بتاريخ 2015/09/13 .

[41] - Djamila RAHMOUNI,contribution a la etude PPDRI dans la wilaya de Tizi-ouzo ,impacts sur les territories et les acteurs ,memoir de master 2 en sciences économiques , université mouloud MAMMERI de Tizi-ouzo,sane année, P:32

[42] – منصور هجرس، مرجع سبق ذكره .

[43] - Djamila RAHMOUNI,op-cit, P:34

[44] – سفيان بلاح، ميلة ولاية فلاحية بامتياز ، إذاعة ميلة الجهوية، على الموقع الإلكتروني :
http://radio-mila.dz/dade de consultation 5/2/2015

[45] – قاعدة المعلومات، مصلحة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة ، مارس 2015، ص : 1

[46] – الولاية حققت قفزة نوعية في التنمية وتخصيص 118 مليار دينار للاستثمار، يومية الأمة العربية، عدد 2014/1/1، الجزائر، على الموقع الإلكتروني :
http://lanation-arabe.dz/ar/article.php?id=11315

[47] – الولاية استفادة من 5000 إعانة للسكن الريفي، عدد 2013/10/12، جريدة المشوار السياسي، الجزائر، على الموقع الإلكتروني التالي :
http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=5829

[48] – سفيان بلاح، مرجع سبق ذكره .